الأمم المتحدة

A/AC.109/2002/9

الجمعية العامة

Distr.: General
2 May 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا –	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٤-١٠	٣
ثالثا –	الميزانية	١١-١٤	٥
رابعا –	الاقتصاد	١٥-٤٤	٥
ألف –	لمحة عامة	١٥-١٨	٥
باء –	الزراعة ومصائد الأسماك	١٩-٢١	٦
جيم –	الصناعة/الصناعة التحويلية	٢٢-٢٣	٧
دال –	السياحة	٢٤-٢٦	٧
هاء –	المالية	٢٧-٣١	٨
واو –	النقل والاتصالات	٣٢-٤١	١٠
زاي –	شبكة المياه ونظام الصرف الصحي والمرافق	٤٢-٤٤	١١

* قُدمت الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر بدون التعليل المطلوب في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، الذي قررت الجمعية بموجبه أنه إذا قُدم التقرير في وقت متأخر، فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التأخير في حاشية للوثيقة.

230502 230502 02-36129 (A)

خامسا -	الأوضاع الاجتماعية	٤٥-٦٢	١٢
	ألف - لمحة عامة	٤٥	١٢
	باء - العمل	٤٦-٤٧	١٢
	جيم - التعليم	٤٨-٥٠	١٢
	دال - الصحة العامة	٥١-٥٤	١٣
	هاء - الهجرة	٥٥-٥٨	١٤
	واو - الجريمة	٥٩-٦٢	١٤
سادسا -	البيئة	٦٣-٦٥	١٥
سابعا -	العلاقات مع المنظمات والكيانات	٦٦-٦٨	١٦
	ألف - منظومة الأمم المتحدة	٦٦	١٦
	باء - المنظمات الإقليمية والكيانات	٦٧-٦٨	١٦
ثامنا -	مركز الإقليم في المستقبل	٦٩-٧٨	١٦
	ألف - موقف حكومة الإقليم	٦٩-٧٠	١٦
	باء - موقف الدول القائمة بالإدارة	٧١-٧٧	١٧
	جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة	٧٨	١٨

أولا – معلومات أساسية

١ - تقع جزر فرجن البريطانية[1] على بعد حوالي ٦٠ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو و ١٥ ميلا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف **الإقليم** من مجموعة تضم ٥٠ جزيرة، تشكل أرخبيلا مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، منها **٢٠ جزيرة مأهولة**. وتقع العاصمة رود تاون في كبرى تلك الجزر وهي جزيرة تورتولا (٢١,٥ ميلا مربعا)، حيث يعيش زهاء ٨٠ في المائة من السكان. أما الجزر الرئيسية الأخرى فهي فرجن غوردا (٨,٥ أميال مربعة)، وأنيغادا (١٥,٢ ميلا مربعا)، وجوست فان دايك (٣,٢ ميلا مربعا).

٢ - كان السكان الأوائل لجزر فرجن البريطانية هم الأرواك والكاريب. وقد شاهد كريستوفر كولومبس الجزر عام ١٤٩٢. وأنشأ الهولنديون أول مجتمع محلي أوروبي دائم في الجزيرة في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، سيطر المزارعون البريطانيون على الجزر ونال الإقليم مركز المستعمرة البريطانية. وقد مُنح المزارعون حكومة مدنية، ومحاكم دستورية وجمعية منتخبة ومجلسا تشريعيا بالترشيح الجزئي، اجتمع لأول مرة عام ١٧٧٢. وفي عام ١٨٧٢ أصبحت الجزر جزءا من اتحاد جزر ليوارد. وفي الثلاثينات والأربعينات طالب سكان جزر فرجن البريطانية بمزيد من الحكم الذاتي، ونتيجة لذلك أصبح الإقليم مستعمرة تدار بصورة مستقلة في عام ١٩٥٦.

٣ - **وقد أُجري آخر إحصاء لعدد السكان في نيسان/أبريل-أيار/مايو ٢٠٠١ ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في هذا التعداد نحو ٠٠٠ ٢٣ نسمة و ٠٠٠ ٨ أسرة معيشية (النتائج الرسمية غير متاحة بعد) مقارنة بـ ٧٠٠ ١٦ نسمة في عام ١٩٩١**[2]. وينحدر ٩٠ في المائة تقريبا من سكان جزر فرجن البريطانية من أصل أفريقي، والبقية من أصل أوروبي وغيره. وغالبية السكان مسيحيون منهم ٨٦ في المائة بروتستانت و ٦ في المائة من الروم الكاثوليك. وبلغ معدل النمو السكاني ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وتظل الهجرة مصدرا هاما لنمو السكان؛ ويقدر صافي معدل الهجرة لعام ٢٠٠١ بـ ١١,٣٩ مهاجرا لكل ٠٠٠ ١ نسمة.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - جزر فرجن البريطانية هي إقليم **غير متمتع بالحكم الذاتي** (أحد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار) **تحت إدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأقر الدستور** الذي وضِع بمساهمات محلية **في عام ١٩٦٧، وعُدل في عام ١٩٧٦**. وبموجب الدستور تعين الدولة القائمة بالإدارة حاكما يضطلع بمسؤوليات الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، والخدمة العامة؛ وإدارة المحاكم؛ ويحتفظ الحاكم بسلطات تشريعية حسبما تقتضي الضرورة لممارسة مسؤوليات خاصة. ويتألف المجلس التنفيذي من رئيس وزراء (**يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين من المجلس التشريعي) الذي يضطلع بمسؤولية الشؤون المالية**، وثلاثة وزراء (يعينهم الحاكم بناء على مشورة رئيس الوزراء)، **وعضو بحكم منصبه (المدعي العام). ويرأس الحاكم المجلس التنفيذي**، ويجب أن يتشاور معه في ممارسته لواجباته. ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس، والمدعي العام كعضو بحكم منصبه، و ١٣ عضوا منتخبا (**تسعة أعضاء ينتخب عضو واحد من كل دائرة انتخابية، وأربعة أعضاء يمثلون الإقليم "بوجه عام"**).

٥ - **وتوجد أربعة أحزاب سياسية في جزر فرجن البريطانية وهي: حزب جزر فرجن؛ وحزب الاتحاد؛ وحركة المواطنين المعنيين، الذي أُسس في عام ١٩٩٤ كخلف لحركة الشعب المستقل؛ والحزب الديمقراطي**

الوطني الذي أُسس في عام ١٩٩٨[٣]. ويتعين أن تجرى الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون بالأغلبية البسيطة. ويجب أن يكون عمر الناخبين في الثامنة عشرة أو أكثر وأن يكونوا من ذوي ''مركز المنتمي''. وقد أجريت آخر انتخابات في عام ١٩٩٩.

٦ - **والحاكم الحالي لجزر فرجن البريطانية هو فرانك سافيج الذي يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، عُين السيد توم ماكان حاكما لفترة تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢**[٤].

٧ - **وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، طلب المجلس التشريعي إلى الحكومة البريطانية أن تعيِّن لجنة لاستعراض "المرسوم ١٩٧٦ لجزر فرجن" (الدستور). وطلب رئيس الوزراء إلى الحكومة البريطانية، في جملة أمور، أن تنظر في إجراءات منح "مركز المنتمي"، وإدخال منصب وزاري جديد، وإضافة فصل إلى الدستور يتناول حقوق الإنسان**[٥]. **وقد أدخلت معظم التوصيات التي قُدمت في الاستعراض الدستوري السابق (١٩٩٣) من خلال تعديلات دستورية بين الأعوام ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ (انظر أيضا A/AC.109/2001/8، الفقرتان ١٦ و ١٧).**

٨ - والقانون الساري في جزر فرجن البريطانية هو القانون العام لانكلترا والتشريعات التي تُسن محليا. **وتقوم المحكمة العليا لمنطقة شرق البحر الكاريبي بتطبيق العدالة ومقرها سانت لوسيا. وهي تتألف من قسمين: محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. ويوجد قاضيان مقيمان من قضاة المحكمة العليا، ومحكمة استئناف زائرة تتألف من رئيس القضاة وقاضيين من قضاة الاستئناف، والتي تعقد جلساتها مرتين في السنة في الإقليم. وهناك أيضا محكمة الصلح التي تنظر في القضايا المدنية والجنائية،** ومحكمة أحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ومجلس الملكة البريطاني الخاص هو محكمة الاستئناف النهائية.

٩ - **وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أنشأت الحكومة لجنة دائمة لإصلاح القانون تهدف إلى وضع وإصلاح قوانين الإقليم على نحو منهجي لكي تتماشى مع الاتجاهات الناشئة في المجالات القانونية المحلية والدولية. وستقدم اللجنة تقارير سنوية إلى المجلس التشريعي. ويُتوقع أن تبدأ عملها بالكامل مع نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢.**

١٠ - وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أصدرت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كتابا أبيض حول العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار عنوانه ''الشراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار'' (للاطلاع على النص، انظر A/AC.109/1999/1 و Corr.1؛ وللاطلاع على التوصيات الرئيسية، انظر A/AC.109/1999/9، الفقرة ٢٨). **وقد اقترح الكتاب الأبيض منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم؛ وطلب في الوقت ذاته من الأقاليم أن تعدل قوانينها المحلية، ولا سيما المتعلقة بحقوق الإنسان وبتنظيم الخدمات المالية لكي تفي بالمعايير الدولية. واستكمل مشروع القانون المتعلق بهذا الاقتراح عملية تألفت من ثلاث خطوات من خلال مجلس اللوردات في عام ٢٠٠١، وتم الانتهاء من قراءته الثالثة في مجلس العموم في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وحظي بالموافقة الملكية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بوصفه قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ (A/AC.109/2002/2/Add.1). وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ أفادت البارونة آموس بأن الحكومة البريطانية تتخذ تدابير لتنفيذ أحكام الجنسية، والتي سيعلن عن تاريخ البدء بها في موعد لا يتجاوز ٢١ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، أبرزت الصحافة المحلية أحد الأحكام الذي بيَّن أنه بموجب القانون الجديد، يمكن لسكان جزر فرجن**

البريطانية الحصول على جوازات سفر بريطانية تتيح لهم، في جملة أمور، العيش والعمل في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بدون قيود. وفي الوقت ذاته، فإن اكتساب الجنسية البريطانية ليس إجباريا[٦].

ثالثا – الميزانية

١١ - وفي **كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أدلى رئيس الوزراء ببيان الميزانية لعام ٢٠٠٢، الذي ذكر فيه أن الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠١ بلغت مبدئيا ١٩٧ مليون دولار، إلا أنه بسبب الأثر السلبي على الاقتصاد نتيجة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، خفضت لتصبح ١٩٠ مليون دولار، ومع** ذلك فهي لا تزال تمثل زيادة تقارب **٨** ملايين **دولار عن عام ٢٠٠٠**، أو ما نسبته **٤** في المائة. **وقال رئيس الوزراء إنه في شهر أيلول/سبتمبر خسر الاقتصاد "٧ ملايين دولار لم يتم استعادتها"؛ إلا أنه بالنسبة للسنوات الست الماضية أظهرت تقديرات الإيرادات نموا يزيد على مائة في المائة.**

١٢ - أما بالنسبة لعام **٢٠٠٢**، فقد قدرت الحكومة أنها ستجمع إيرادات **تزيد على ٢٠١** مليون دولار. وخصصت مبلغ **١٥٦** مليون دولار في الميزانية للنفقات المتكررة، وهو الأمر الذي سيمكِّن من تحقيق فائض متوقع قدره **٤٥** مليون دولار. **وخُصصت اعتمادات لتمويل المشاريع الرأسمالية على النحو التالي: ستحصل صناديق القروض الموافَق عليها والمرتآة على مبلغ ٧٧,٣ مليون دولار، وسيحصل (الصندوق الموحد للتبرعات) على مبلغ قدره ٤٤,٠٤٥ مليون دولار ليصبح المجموع ١٢١,٤١ مليون دولار. ويُتوقع الحصول على هذه الأموال من المصادر المحلية. وبلغت ميزانية الصندوق الموحد حوالي ٩٦ مليون دولار. وذكر رئيس الوزراء بأن الحكومة تسعى إلى إدخال مزيد من التحسينات على تدفقاتها النقدية. لذلك فإنها لن تدعم المخصصات الجزافية للمشاريع التي لم يتم الشروع بها. وسيقوم وزير المالية بالمصادقة على الاعتمادات، رهنا بتدفق الأموال بصورة مرضية وتقديم المبررات الكافية بأنه سيتم تنفيذ المشاريع على نحو جيد[٧].**

١٣ - ويقدر حجم الدَين العام (أي دَين الحكومة المركزية)، للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر **٢٠٠١** بمبلغ **٤٩** مليون دولار، ويقدر الدَين الوطني (أي الدَين العام بالإضافة إلى خصوم حسابات الطوارئ) بمبلغ **٨٩** مليون دولار. **وقُدرت خصوم حسابات الطوارئ بمبلغ ٤٠ مليون دولار. وبلغت نسبة الدَين العام إلى الإيرادات ٢٨ في المائة ونسبة الدَين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧ في المائة. وبقيت** مدفوعات تسديد الدَين العام بنسبة ٣ في المائة من الدخل. **أما فيما يتعلق بمعايير الإقراض الدولي الذي تأذن به حكومة المملكة المتحدة، فقد بلغت نسبة الإقراض ٧٠ في المائة تقريبا من قدرة الإقليم على الاقتراض. وأفاد رئيس الوزراء بأن فريقا من مكتب الكمنولث قام بزيارة الإقليم لتقييم الأوضاع ودفع عملية اعتماد معايير الاقتراض قدما.**

١٤ - **ونظرا لعدم وجود تنسيق بين مختلف الوزارات والإدارات، لم يتم إقرار قانون الاعتمادات لعام ٢٠٠٢ (الميزانية) إلا في شباط/فبراير ٢٠٠٢، للمرة الأولى خلال ست سنوات وبعد أن كانت السنة المالية قد بدأت بالفعل[٨].**

رابعا – الاقتصاد

ألف – لمحة عامة

١٥ - واصل الاقتصاد منحاه السليم في التوسع في عام **٢٠٠١. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١ ما قيمته ٧٤٢,٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥٩,٥ مليون**

دولار، أو ٨,٧ في المائة، عن السنة السابقة. وبلغت النسبة السنوية للتضخم لعام ٢٠٠٠ (٢,٨ في المائة)، وبلغ متوسط معدل التضخم لعام ٢٠٠١ (٣,١٣ في المائة)[٩].

١٦ - وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية وترينيداد وتوباغو، وأنتيغوا وبربودا، والمملكة المتحدة الشركاء الرئيسيين في التجارة مع الإقليم. وظل الميزان التجاري للإقليم إيجابيا. وأظهرت الأرقام المتعلقة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٠ (التي نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) **نموا عاما في الميزان التجاري إلى ٦٣,٤٤ مليون دولار** أو ٦٥,٩ في المائة زيادة على ما تحقق في نفس الفترة من السنة السابقة. وتجاوزت الواردات الصادرات، إذ ارتفعت بنسبة **٨,٢** في المائة إلى قرابة **١٠٧,٨** مليون دولار، **الذي يعتبر توسعا طبيعيا. واحتل مكان الصدارة في هذا النمو كل من السياحة وتدفقات الخدمات المالية، اللذين شهدا توسعا ملحوظا بنسبة تقارب ٢٤,٤ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة.** ويشير النمو الحاصل في الصادرات إلى قوة اقتصاد جزر فرجن البريطانية بصفة عامة، حيث تُحسب كل من السياحة والخدمات المالية في عداد الصادرات.

١٧ - **وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعلنت الحكومة أنها تتوقع إنفاق ٣ ملايين دولار على مبادرات لتحسين الاقتصاد في ضوء الآثار السلبية المتوقعة التي أعقبت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. وبلغت نسبة أداء القطاع المالي، أحد ركيزتي الاقتصاد، حوالي ٨٥ في المائة من قدرته العادية. أما الركيزة التوأم الأخرى وهي السياحة، فقد انخفضت بنسبة من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة بالمقارنة مع السنة الماضية. وكُلفت لجنة عُيِّنت خصيصا لتصميم حملة أكثر فعالية في وسائط الإعلام لهذين القطاعين الرئيسيين من الاقتصاد. ويُتوقع أن تكلف الحملة بين ١ إلى ١,٥ مليون دولار. ونظرت الحكومة أيضا في تعزيز تنفيذ المشاريع واتخاذ تدابير خاصة لتشجيع صناعة البناء**[١٠].

١٨ - **واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد قام الإقليم بوضع استراتيجية التنمية الوطنية المتكاملة بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة. ويتمثل الغرض من الاستراتيجية في "تيسير وضع الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والمكانية، والبيئية على نحو متوازن ومتكامل ومستدام. وتشمل بعض هذه الأهداف توسيع الناتج القومي ضمن إطار التنمية المستدامة، والتركيز على تنويع الاقتصاد ليشمل الزراعة ومصائد الأسماك وإنتاج الأغذية وتخفيف أوجه الضعف في الخدمات الصناعية الدولية الهامة وزيادة قدرة الاقتصاد على التعامل مع التضخم والدَين في الوقت ذاته".**

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٩ - **تسهم الزراعة بنسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويشارك فيها ١,٩ في المائة من الأشخاص المستخدمين الذين يتقاضون أجرا. وتُسهم مصائد الأسماك بحوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت ميزانية وزارة الزراعة في عام ١٩٩٩ (١,٧٨ مليون دولار) وبلغت في عام ٢٠٠٠ (٢ مليون دولار). وبلغت ميزانية وزارة الحفظ ومصائد الأسماك في عام ١٩٩٩ مبلغ ٨٦٥ ٦٠٠ دولار، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت ٩١٣ ٠٠٠ دولار.** والمحاصيل الرئيسية التي ينتجها الإقليم هي الفواكه والخضروات. كما يوجد قطاع نشط لصيد الأسماك وقدر من تربية الماشية. **وصناعة صيد الأسماك في الإقليم موجهة للاستهلاك المحلي والتصدير فضلا عن أنشطة صيد الأسماك للسائحين.** وفي الوقت نفسه، هناك عوائق كبيرة تعوق تنمية القطاع الزراعي، من بينها نقص اليد العاملة ومرافق المياه

والتسويق. **وتبلغ نسبة واردات الغذاء ١٨,٩ في المائة من مجمل الواردات العامة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أعلنت الحكومة أنها تنوي رفع مستوى الإنتاج الزراعي من خلال تنقيح القوانين والسياسات المتعلقة بهذا القطاع من الاقتصاد، لكفالة الاكتفاء الذاتي في الزراعة وتخفيض الصادرات.**

٢٠ - **وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، انضمت جزر فرجن البريطانية إلى اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، وهي منظمة حكومية دولية تُعنى بمصائد الأسماك ومسؤولة عن حفظ سمك التون والأنواع المشابهة له في المحيط الأطلسي والبحار المجاورة. وستتيح العضوية في اللجنة استغلالا أفضل للثروة السمكية ذات القيمة العالية في عمق البحار التابعة للإقليم وتساعد في التصدير إلى بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا. وسيعمل الإقليم أيضا مع اللجنة في مجال جمع البيانات العلمية**[١١].

٢١ - **وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقّعت وزارة الموارد الطبيعية مذكرة تفاهم مع إقليم نوفا سكوتيا الكندي. وبموجب هذا الاتفاق، ستتقاسم الهيئات المعنية بمصائد الأسماك في نوفا سكوتيا والجزيرة المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بمجالات مثل بناء القوارب، والمعدات والتجهيز والإدارة البحرية والحفظ والتي ستسهم في تطوير صناعة الصيد في الإقليم**[١٢].

جيم - الصناعة/الصناعة التحويلية

٢٢ - تشكل الصناعة المحلية، بما فيها التعدين والصناعة التحويلية والبناء **ما نسبته ٩,٩** في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، **يعمل فيها نحو ٢١,٣ في المائة من القوة العاملة المستخدمة.** وتتكون صناعة التعدين من استخراج المواد لصناعة البناء واستخراج كميات من الملح. وتوفر الصناعة التحويلية **١ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي وهي صناعة خفيفة بشكل رئيسي.** ويوجد معمل واحد لتقطير مشروب ''الروم'' ومصنعين لصناعة الجليد، ومعمل صغير لصناعة القوارب وبعض الصناعات المنزلية. **واستنادا إلى المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة فإن الصناعة التحويلية تتركز في سوق الصناعات اليدوية المعروفة باسم "Craft Alive"، ومشروع المجمع الصناعي الذي يضم شركات Hope Estate و East End و Long Look. وسوق الصناعات اليدوية هي سوق للمصنوعات الفنية والحرفية افتتحت منذ عشر سنوات برعاية وزارة الاستثمار والترويج التجاري وبمساعدة من وزارة السياحة، وقد تم التوسع في فترة عملها من أسبوعين في السنة خلال فترة الاحتفالات إلى العمل يوميا على مدار السنة.**

٢٣ - وتشكل صناعة البناء، بالقياس إلى الواردات من مواد البناء (الأسمنت والمسامير والطلاء وأنابيب بوليفينيل الكلوريد والخشب والفولاذ)، **ما نسبته ٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.** وأظهرت الأرقام الخاصة بالربع **الأخير** من عام **٢٠٠١ زيادة** قدرها **٣٤** في المائة في مجموع قيمة مواد البناء المستوردة بالمقارنة مع ما كان عليه في **ربع السنة السابق من ١,٦٩ مليون دولار إلى ٢,٢٧ مليون دولار. إلا أنه حدث خلال الفترة ذاتها انخفاض ملحوظ بلغ ١٠,٩ في المائة في واردات أنابيب بوليفينيل الكلوريد وانخفاض في واردات الأسمنت بنسبة ٢٠,١ في المائة. وازدادت واردات الفولاذ بنسبة ١٢,٥ في المائة، والخشب الخام بنسبة ١٢١,٩ في المائة، والمسامير بنسبة ٤٩ في المائة، والطلاء بنسبة ٣٧,٤ في المائة.**

دال - السياحة

٢٤ - تتميز الجزر بكثافة نباتاتها وجمال شواطئها، وهي توفر مرافئ اليخوت وبها الكثير من الشعاب المرجانية الجميلة

التي تجعل منها مقصدا طبيعيا للسائحين، ولا تزال السياحة تمثل أهم قطاع اقتصادي للإقليم. وبخلاف الخدمات المالية الدولية، تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر التوظيف فضلا عن الإيرادات وطائفة من القطاعات الأخرى كالبناء وقطاعات البيع بالتجزئة.

٢٥ - وشهد الربع **الأخير** من عام ٢٠٠٠ زيادة ملحوظة في السياحة. فقد بلغ عدد الليالي التي قضاها الزائرون العابرون **٣٤٥ ٨١** بزيادة قدرها **٥٣٥ ٩** أو **١٣,٣ في المائة عن نفس الفترة في عام ١٩٩٩**؛ وبلغ عدد الليالي التي قضاها السياح **٥٥٠ ٥٩٧ ليلة** بزيادة **٠٦٠ ٨٧ ليلة أو ما نسبته ١٧,٧ في المائة عن الفترة ذاتها في عام ١٩٩٩**؛ وبلغت الإيرادات السياحية **٦٥,٩** مليون دولار، **بزيادة قدرها ٧,٥ مليون دولار، أو بنسبة ١٢,٨ في المائة، عن ذات الفترة من العام السابق**، وبلغ عدد الزوار بواسطة بواخر الرحلات السياحية **٢٦٧ ٤٢** زائرا مقارنة بـ **٠٣٠ ١١** زائرا، أو بنسبة **٣٦,٨ في المائة. ورغم الزيادة، فقد أظهر قطاع الاقتصاد السياحي دلائل على التباطؤ، وانخفض مقدار الأموال الذي يُنفق كل ليلة في الإقليم فعليا بنسبة ٣,٧ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها في عام ١٩٩٩**[١٣].

٢٦ - **واستمر عدد الزوار بواسطة بواخر الرحلات السياحية في الازدياد. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أفاد رئيس الوزراء بأن توقعات الزيارات التي يقوم بها الزوار بواسطة بواخر الرحلات السياحية في الإقليم لا يزال قويا. ومن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كان يُتوقع قيام ٢٠ سفينة في كل شهر بزيارة الجزر بواقع ما يزيد على ٠٠٠ ٢٩٨ زائر. وتم زيادة الاعتمادات المالية لصناعة السياحة زيادة كبيرة في عام ٢٠٠١، مما أتاح لمجلس السياحة أن يستجيب في حينه للتحديات التي نشأت عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ولم يتجاوز معدل إلغاء الرحلات السياحية في أعقاب الهجمات على نسبة ٣٠ في المائة. ويتخذ المجلس تدابير خاصة لزيادة عدد السياح الأوروبيين في العام المقبل. ويتمثل أحد الإجراءات في إنشاء موقع جديد على الشبكة لمجلس السياحة والطلب إلى شركة Cable and Wireless بصفتها مورد الإنترنت في الإقليم أن تزيد من طاقتها. ومن بين المبادرات الأخرى، أشار رئيس الوزراء إلى خطة لتحسين القدرة على ارتياد الشواطئ وبناء وتوسيع شبكة الطرق المحلية. ويشمل ذلك إضافة سمات جديدة إلى العاصمة "رود تاون"، واستكمال عدد من مواقف السيارات والعمل على زيادة تطوير مشروع سوق الصناعات "Craft Alive"[١٤]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ذكر رئيس الوزراء أن أداء قطاع السياحة كان جيدا رغم مروره بظروف صعبة للغاية. وأكد على أهمية تطوير وتوسيع السياحة البرية بقدر الإمكان، وأعلن عن اتخاذ تدابير لتوسيع منتجات السياحة البرية. وفي عام ٢٠٠١، وافق المجلس التنفيذي على مشروع منتجع الشُّعب المرجانية Prospect Reef Resort. إلا أن هذا الإجراء أثار احتجاجات من الناشطين البيئيين المحليين والدوليين.**

هاء - المالية

٢٧ - يُعد تقديم الخدمات المالية الدولية، على النحو الذي جاء بيانه في ورقتي العمل السابقتين (انظر A/AC.109/2000/18 و A/AC.109/**2001/8**)، أحد ركيزتَي اقتصاد جزر فرجن البريطانية (بالإضافة إلى السياحة). وتدر الرسوم المفروضة على هذه الخدمات وحدها **أكثر من** نصف مجموع إيرادات الحكومة. وكانت جزر فرجن البريطانية أحد الأقاليم الأولى التي أقرت قانونا (في منتصف الثمانينات) يسمح بتسجيل شركات تجارية دولية، ولا تزال

تحظى بزهاء ما نسبته ٤٥ في المائة من السوق العالمية. ولا تفرض جزر فرجن البريطانية ضرائب على الأرصدة، وتكفل سريتها، وتوجد لديها فئة سكانية مثقفة تعزز جودة الخدمات واللوائح المقدمة.

٢٨ - **وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر القطاع المالي في النمو. واستنادا إلى مصرف التنمية الكاريبي، فقد تم منح أكثر من ٠٠٠ ٦٤ شركة تجارية دولية جديدة رخصا في جزر فرجن البريطانية خلال عام ٢٠٠٠، مما يمثل زيادة قدرها ١٩ في المائة بالمقارنة إلى عام ١٩٩٩ وبذا يصبح العدد الإجمالي للشركات التجارية الدولية المسجلة ٠٠٠ ٣٦٨. أما فيما يتعلق بالجزء الخاص بالصناديق المشتركة، فقد سُجل ما يقرب من ٤٠٠ صندوق جديد في عام ٢٠٠٠، وبذا يبلغ العدد الإجمالي للصناديق المسجلة منذ إنشاء سجل الصندوق المشترك في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٠٠٠ ٢ صندوق. بالإضافة إلى ذلك، صدرت ٢٥ رخصة تأمين جديدة و ٢١ رخصة شركة استئمانية جديدة خلال عام ٢٠٠٠. ورغم الجهود الجارية لجذب مزيد من شركات التأمين والشركات الاستئمانية إلى الإقليم، لا تزال الشركات التجارية الدولية تشكل نحو ٩٠ في المائة من عائدات الحكومة من الخدمات المالية. واستنادا إلى القوانين المحلية السارية، لا تفرض ضرائب على الشركات التجارية الدولية وهي غير مضطرة إلى الكشف عن هوية مديريها أو المساهمين فيها، ولذلك تتعرض هذه الشركات إلى انتقادات مالية دولية على نحو خاص. ومنذ كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ازدادت نسبة الودائع الإجمالية لجميع المصارف التجارية على ١٠ في المائة ووصلت إلى ٠٥٦ ١ مليون دولار**[١٥].

٢٩ - وأدت سرية القطاع المالي لجزر فرجن البريطانية ومميزاته المتصلة بالإعفاء من الضرائب إلى قيام **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي** وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بالتدقيق فيها بصورة خاصة. **وفي عام ٢٠٠٠ أدرجت جزر فرجن البريطانية في قائمة البلدان والولايات القضائية ذات الممارسات الضريبية الضارة. واتخذت حكومة الإقليم بالتعاون مع المملكة المتحدة بعض التدابير لتحسين تشريعاتها لتفي بمتطلبات الأوساط التجارية الدولية ومنح (تعديل) قانون الصناديق المشتركة لعام ٢٠٠١ وزير المالية السلطة لرفض منح شهادة إقرار إلى شركة خاصة أو مهنية، في الحالات التي يرى فيها أنه لن يكون ذلك في صالح المستثمرين في الصندوق المشترك أو الصالح العام. ومن شأن قانون المعاملات الإلكترونية لعام ٢٠٠١ أن يسهل من استخدام التكنولوجيا الإلكترونية. وقد أزال أي شك يتعلق بالآثار القانونية للمعلومات بصيغتها الإلكترونية أو التي يتم الاتصال بها بالوسائل الإلكترونية، وفيما يتعلق بزمن ومكان إرسال وتلقي الاتصالات الإلكترونية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استعاض المجلس عن وزارة الخدمات المالية بلجنة الخدمات المالية، وهي هيئة مستقلة جديدة من شأنها أن تنظم الوحدات المصرفية والاستثمارات الخارجية**[١٦].

٣٠ - **وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، وافق المجلس التنفيذي على تعديل لمدونة الممارسة المناهضة لغسل الأموال. وبموجب المدونة، فإن الحكومة تعتبر أن كل كيان أو شخص يقوم بإجراء خدمات مالية في جزر فرجن البريطانية مسؤول عن كفالة إدارة شركته بشكل يمتثل للقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة وما يتعلق منها بغسل الأموال. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، أعربت حكومة الإقليم عن استعدادها للتعاون في تعقب الأصول ذات الصلة بالإرهابيين. وتعهد رئيس الوزراء بأن "يفعل كل ما يلزم لضمان عدم وجود مخبأ آمن للإرهابيين" أو أصولهم المالية في جزر فرجن البريطانية**[١٧].

٣١ - وفي الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء حول الميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قال إن هدف السياسة الاستراتيجية لجزر فرجن البريطانية في عام ٢٠٠٢ يتمثل في كفالة أن "لا تدرج على أي قائمة سلبية". وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، ناقشت حكومة الإقليم وبعثت بمسودة رسالة التزام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل موقف جزر فرجن البريطانية حول مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات الفعال. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، منحت المنظمة ضمانة خطية لعدم إدراج جزر فرجن البريطانية في أي قائمة ذات الولايات غير المتعاونة[١٨].

واو - النقل والاتصالات

٣٢ - استنادا إلى المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في جزر فرجن البريطانية ١٥٠ طريقا، منها ١١٨ أو ١٠٢,٥ كيلومترا معبدة. ويتجاوز عدد المركبات المسجلة والمرخصة في الإقليم ٩ ٥٠٠ مركبة. وبدأ تشييد جسر جديد يؤدي إلى جزيرة بيف. ويتعرض هذا المشروع لمشاكل عديدة، وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، توقفت أعمال البناء على الجسر لمدة شهر، إذ ادعى المقاول أن الحكومة لم تسدد دينها له. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، لم يدخل الجسر رسميا حيز العمل، وطلب إلى السائقين المتوجهين إلى جزيرة بيف استخدام مسلك واحد من الطريق[١٩].

٣٣ - وتوجد ثلاثة مطارات دولية في جزر فرجن البريطانية يقدر عدد الواصلين إليها/المسافرين منها ١٥ ٥٠٠ مسافر. وتقدم إلى الإقليم خمس عشرة شركة جوية (ثمان منها منتظمة وسبع شركات مستأجرة).

٣٤ - وقد انتهى العمل في بناء المحطة الطرفية الجديدة في مطار جزيرة بيف الذي بدأ في عام ٢٠٠٠. وأطلق اسم جديد على المطار وهو T.B.Lettsome International Airport وافتتحت هذه المحطة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتعد هذه المحطة الطرفية جزءا من مشروع تبلغ قيمته ٦٥ مليون دولار، وهو أكبر وأكثر المشاريع الرأسمالية لحكومة جزر فرجن البريطانية. ويوجد للمحطة الطرفية الجديدة، وهي أضخم أربعة أضعاف المبنى الحالي، ١٩ نقطة تدقيق ويحتوي على ٣٠٠ مقعد. والعمل جار لتوسيع المهبط وإجراء تطورات هيكلية أخرى جوية وبرية. ويقوم مصرف التنمية الكاريبي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف الاستثمار الأوروبي، ومصرف اسكوتيا، ومجلس الضمان الاجتماعي، وحكومة الإقليم بتمويل المشروع[٢٠].

٣٥ - وسيتم توسيع مهبط المطار في جزيرة فرجن كوردا أيضا في القريب العاجل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبعد سنوات من البحث عن سعر مقبول، وافقت الحكومة على قرار لشراء أرض مساحتها ٣٨ فدانا في جزيرة فرجن كوردا يملكها فندق ليتل ديكس باي[٢١].

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعلن مراقب الجمارك عن إجراءات جديدة لإدارة الشحن الجوي في ثلاثة مطارات رئيسية. واعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أصبح يُطلب إلى جميع الموردين تفريغ جميع شحناتهم الموردة إلى الإقليم في ميناء بورسيل. وتأتي هذه الإجراءات كجزء من إصلاح الجمارك وتحديث البرنامج الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٠[٢٢].

٣٧ - وفي مطلع عام ٢٠٠٠، وبغية تحسين تفتيش المسافرين القادمين للجزيرة والمغادرين منها، حصلت الحكومة على نظام إدارة آلي جديد للحدود (AiT's enTReX). ويتوخى العقد الذي تبلغ قيمته ١,١ مليون دولار تركيب تقنية AiT عند نقاط التفتيش في المطارات والموانئ الرئيسية للبلد.

٣٨ - **وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أقر المجلس التشريعي قانونا جديدا، يتيح لجزر فرجن البريطانية تسجيل السفن التجارية. ومن شأن هذه الخطوة أن تجعل مراقبة المياه الإقليمية إلى قانون واحد وموحد، ويتوقع أن يصبح مصدرا آخر لتوليد الإيرادات. ويغطي مشروع القانون جميع جوانب التسجيل وسيقوم مجلس سلطة الموانئ بإنفاذه.**

٣٩ - وتقدم شركة ''كيبل آند وايرلس'' Cable and Wireless البريطانية خدمات الهاتف الأساسية في جزر فرجن البريطانية وهي تعمل كشركة احتكارية في الجزر منذ عام ١٩٦٦. **ولدى شركة احتكارية أخرى وهي شركة CCT Boatphone** ترخيص لبيع إجازة الهاتف **المحمول وهي تتنافس من أجل توزيع حقوق خدمة الإنترنت النقالة في الإقليم**[٢٣].

٤٠ - **وتنتهي مدة العقد الحالي مع شركة "كيبل آند وايرلس" في عام ٢٠٠٧.** وفي عام ٢٠٠٠ قررت الحكومة عدم تجديد الترخيص الحصري لهذه الشركة والتفاوض مع سوق تنافسية. **وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أعلنت الشركة عن استعدادها للعمل مع الحكومة لإيجاد نموذج مناسب لتحرير قطاع الاتصالات المحلية.** وأفادت تقارير صحافية أن شركة ''كيبل آند وايرلس'' لم تنفك تعمل على تحسين شبكتها وتوفير النظم التكنولوجية الأكثر تطورا للإقليم. وستستضيف جزر فرجن البريطانية أيضا واحدة من اثنتين من ''بوابات التحويل'' بين نقاط الاتصال على نطاق منطقة البحر الكاريبي دعما للشبكة الإقليمية الجديدة لشركة ''كيبل آند وايرلس''. وسيُنشأ في الإقليم أيضا مركز لرصد الشبكات ومركز للبيانات.

٤١ - **وفي أيار/مايو ٢٠٠١ عقد الاتحاد البريدي في منطقة البحر الكاريبي اجتماعا في كوراسو حضره رئيس وزراء الإقليم. ووافق المجلس التنفيذي للاتحاد على أن تصبح إدارة البريد بجزر فرجن البريطانية عضوا كاملا وعلى دفع الاشتراك السنوي البالغ قدره ٣ ٠٠٠ دولار عن الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١**[٢٤].

زاي - شبكة المياه ونظام الصرف الصحي والمرافق

٤٢ - **تعوق إمداد جزر فرجن البريطانية بالمياه مشكلتان تتمثلان في الإنتاج غير الكافي للمياه العذبة والقدرة غير الكافية على التخزين. وينتج الإقليم، استنادا إلى وزير الاتصالات والأشغال ١,٣ ملايين غالون من المياه العذبة يوميا، معظمها من إنتاج معامل تحلية المياه، إلا أنه لا يستطيع تخزين أكثر من احتياجات يومين من المياه.** وتشكل أحواض تجميع مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه لـ ٨٠ في المائة من السكان؛ أما النسبة الباقية فتعتمد على المياه التي تصل بالأنابيب. وحمل نقص المياه الذي شهده الإقليم المجلس التشريعي في أيار/مايو ٢٠٠١ على اقتراح قيام الشركة المزودة بالمياه - وهي شركة Ocean Conversion المحدودة في جزر فرجن البريطانية - بزيادة سعة تخزينها بـ ٢٠٠ ٠٠٠ غالون في اليوم[٢٥].

٤٣ - وللإقليم قدرة على إنتاج ٤٢ مليون كيلو واط/ساعة من الكهرباء، ويستهلك ٣٩ مليون كيلو واط/ساعة؛ ولإنتاج هذه الطاقة يُستعان بشكل كامل **بمولدات** تعمل على الوقود الأحفوري **تبلغ قدرة توليدها الفعلية ٢٥ ميغا واط.** وقد ولّد النمو الاقتصادي السريع للجزر ضغطا على شبكتها الكهربائية وهو يستلزم إيجاد قدرة إضافية على توليد الطاقة. وقد شرعت الحكومة في عملية توسيع كبيرة لمحطتها لتمكينها من تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة.

٤٤ - **وشركة كهرباء جزر فرجن البريطانية مسؤولة عن أنشطة الحكومة المتصلة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها.**

وهي حاليا بصدد إنهاء المرحلة الثالثة من برنامج للتطوير مدته عشر سنوات يستهدف تركيب مجموعتين إضافيتين من المولدات الكهربائية. وقد أُقرت المرحلة النهائية من تمويل هذا المشروع في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أقر المجلس التشريعي قرضا لشركة الكهرباء بقيمة ٥٥ مليون دولار من سكوشيا بنك للحصول على مولد كهربائي إضافي للدعم بغية الانتهاء من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

خامسا – الأوضاع الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٤٥ – تُقدَّم المساعدة العامة إلى من يحتاجها عبر مجلس الضمان الاجتماعي وهو هيئة رسمية **تابعة لوزارة المالية** تقدم الاستحقاقات في حالات المرض والحمل والولادة وإصابات العمل ومنحا لدفع تكاليف الجنازات واستحقاقات طويلة الأجل.

باء – العمل

٤٦ – تشارك القوة العاملة بشكل أساسي في قطاع السياحة (٢٦ في المائة) والوظائف الحكومية (٢٠ في المائة) والبناء (١٨ في المائة). **وتفيد المعلومات عن عام ٢٠٠١ التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، أن الإقليم يتمتع بنسبة عمالة كاملة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أفادت إدارة العمل أن حجم القوة العاملة يبلغ ١١ ٧٣٠ عاملا ٤ ٩٩٨ منهم، أو ما نسبته ٤٢,٦ في المائة، هم من سكان جزر فرجن البريطانية أو من المنتمين إليها، ونسبة ٥٧,٤ في المائة أو ما يوازي ٦ ٦٣٢ عاملا هم من بلدان أخرى من العالم**[٢٦].

٤٧ – **وحتى عهد قريب كان مرسوم قانون العمل (١٩٧٥) هو الذي ينظم ظروف العمل والعلاقات بين أرباب العمل والعمال في الإقليم فضلا عن إصدار إجازات العمل. وأفادت السلطة القائمة بالإدارة أن هذا المرسوم لم يُعدَّل منذ دخوله حيز النفاذ وقد أصبح عتيقا في العديد من جوانبه. وفي عام ١٩٩٨ عرضت الحكومة على المجلس التشريعي قانون عمل جديدا خضع لقراءة أولى من جانب المجلس في آب/أغسطس ٢٠٠١. ويوضح مشروع القانون الجديد الترتيبات الإدارية ويحسن إجراءات تسوية النزاعات وظروف العمل الأساسية للعمال على المدى الطويل. ويدعو هذا القانون إلى جملة أمور منها تسوية النزاعات بين العامل ورب العمل من خلال التحكيم بدلا من اللجوء إلى المحاكم، ويتوخى فرض حد أقصى مدته خمس سنوات على إجازات العمل لغير المنتمين إلى الجزر. وأفاد وزير الموارد الطبيعية والعمل أن بالإمكان تجديد إجازات عمل العمال الذين يعتبرون "أساسيين" بعد انتهاء فترة الخمس سنوات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أوضح رئيس الوزراء أن الأشخاص الحائزين على تصاريح بالإقامة معفيون قانونا من الحصول على إذن عمل. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢ شرح وزير الموارد الطبيعية والعمل كذلك أن تدبير الحد من مدة إذن العمل بخمس سنوات ضروري لمواجهة الحالات التي يكتسب فيها حائزو الإذن بالعمل على مركز المقيم (انظر أيضا الفقرة ٥٦). وخلال السنوات الخمس الماضية أُصدر ما مجموعه ٨٠٢ إذن عمل، كما قرر ٤٣ في المائة من الحاصلين على هذا الإذن (٣٣٤ شخصا) البقاء في الإقليم**[٢٧].

جيم – التعليم

٤٨ – التعليم مجاني وإلزامي في الإقليم للتلاميذ بين سن الخامسة والحادية عشرة؛ والتعليم الثانوي مجاني أيضا (للتلاميذ **من ١٢ إلى ١٦ سنة**). ويبلغ مجموع عدد المدارس ١٨ مدرسة ابتدائية حكومية و ١١ مدرسة ابتدائية خاصة في

تورتولا وأنيغادا وفرجن غوردا وخوست فاندايك. وفي رود تاون ثلاث مدارس ثانوية (إحداها خاصة واثنتان حكوميتان) وكلية عملية. والتعليم الثانوي متوافر حتى نيل شهادة التعليم العامة، المستوى ''ألف''. أما التعليم العالي فمتوافر في جامعات ويست إنديز، في حين تقدم الكلية المحلية ''هـ. لافيتي ستاوت'' دورات دراسية لنيل درجة جامعية متوسطة، والتعليم التقني.

٤٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أطلقت الحكومة عددا من المبادرات الجديدة للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ تتضمن تحسين المنشآت المدرسية وزيادة الأموال المخصصة للمنح المقدمة للطلاب الذين أتموا تعليمهم الثانوي بنجاح. وعلاوة على ذلك بدأ تطبيق برامج جديدة نحو الأمية والمتابعة، من قبيل المساعدة في إتمام الواجبات المترلية، في العديد من المقاطعات. وأقرت الحكومة أيضا تمويل برنامج تعليمي بديل جديد ووضع مناهج دراسية وطنية وخطة تربوية خمسية جديدة وبرنامجا تلفزيونيا تعليميا سيبدأ بثه لاحقا في عام ٢٠٠٢. وفي إطار السعي إلى تشجيع التعلم على استعمال الحاسوب وتوسيع أفق الفرص المحلية، أعلن رئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حظر فرض رسوم على الحواسيب المستوردة للأغراض التعليمية[٢٨].

٥٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أطلقت جامعة ''هـ . لافيتي ستاوت'' التابعة للإقليم برنامجا جديدا للتعلم من بُعد يسمح للطلاب بمواصلة التعلم على مستوى يتخطى مستوى الشهادات التي تقدمها الجامعة[٢٩].

دال - الصحة العامة

٥١ - الحكومة الإقليمية هي الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات الصحية وتمولها. ويقوم بتمويل الرعاية الصحية الأولية في الإقليم مستشفى واحد (مستشفى بيبلز) ومركز صحي واحد في رود تاون وشبكة من ثماني عيادات إقليمية فضلا عن عيادتين فرعيتين في بروزر باي وسي كاو باي. ويقدم الرعاية الصحية الخاصة مستشفى خاص واحد ومركزان خاصان لجراحة الأسنان ومجمعان طبيان خاصان وتسعة أطباء خاصين.

٥٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأ العمل في تشييد مستشفى جديد في تورتولا بتكلفة تناهز ٥٠ مليون دولار. ويموَّل هذا المشروع من قروض مقدمة من مصرف نوفا سكوشيا سبق للمجلس التشريعي أن أقرها. وسيحوي هذا المستشفى بين ٧٠ و ٨٠ سريرا ومن المقرر أن ينتهي العمل به في عام ٢٠٠٤[٣٠].

٥٣ - واستنادا إلى إدارة الصحة، سُجل بين حزيران/يونيه ١٩٨٥ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ما مجموعه ٣١ إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الإقليم، ٢١ منها بين الرجال. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، توفي ٢٠ من المصابين الـ ٣١، في حين ما زال ثمانية على قيد الحياة ولم يُعرف مصير الباقين. وأنشئ صندوق يديره الصليب الأحمر المحلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بغية توعية الجمهور بالوقاية من الفيروس/الإيدز فضلا عن مساعدة المحتاجين المصابين بالإيدز[٣١].

٥٤ - وأفاد الخبراء في منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وفي مراكز مراقبة الأوبئة والوقاية منها في بورتوريكو أن خطر وباء حمى الضنك في تزايد في منطقة البحر الكاريبي. فلا لقاح ضد هذا المرض الذي تنتقل عدواه بواسطة البعوض. وما فتئ موظفو الصحة يحثون سكان الإقليم على اتخاذ تدابير وقائية ولا سيما حماية أنفسهم من البعوض لتلافي الإصابة بهذا المرض. **وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أبلغ عن حدوث ٥٢ إصابة بحمى الضنك أي بزيادة بنسبة ٢٤٠ في المائة عن العام السابق**[٣٢].

هاء – الهجرة

٥٥ – **حاز مشروع القانون المتعلق بأقاليم ما وراء البحار الذي سيمنح الجنسية البريطانية لرعايا أقاليم بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، الموافقة الملكية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (انظر أيضا الفقرة ١٠).**

٥٦ – **وفي مطلع عام ٢٠٠١** عدلت جزر فرجن البريطانية أحكام قانونها الخاص بـ ''صفة المنتمي''. وهذه الصفة هي صفة هجرة محلية تمنح حقوقا من قبيل حق التصويت وحق شغل المناصب الانتخابية وحق التملك دون الحاجة إلى ترخيص وحق الإقامة في الإقليم دون الخضوع للقيود التي تفرضها الهجرة وحق العمل دون الحصول على إذن. وأثرت هذه التعديلات بصورة خاصة على تناقل صفة المنتمي من جيل إلى آخر. ويمكن للأطفال المولودين خارج الإقليم من أب أو أم ''منتميين'' منذ ولادتهما، الحصول على ''صفة المنتمين'' كما هي الحال بالنسبة إلى الأطفال المولودين في جزر فرجن البريطانية من أبوين يُعتبران، وإن كانا ''غير منتميين''، مقيمين في الإقليم. وأنشأت التعديلات أيضا فئة جديدة من ''المنتمين'' عن طريق التسجيل. وينطبق هذا الأمر على المولودين من أبوين منتميين موجودين خارج الإقليم والذين يمكن أن يصبحوا منتمين إذا ما سُجلت ولادتهم ضمن فترة زمنية محددة. ويكتسي هذا الحكم أهمية خاصة بالنسبة إلى سكان جزر فرجن البريطانية المقيمين حاليا في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وأخيرا، ألغي حكم كان يمنح تلقائيا صفة المنتمي لأي امرأة تتزوج من شخص يحمل صفة ''المنتمي''، دون أن يصح العكس. واعتبر هذا الحكم تمييزيا وأنه يوفر أيضا فرصا للاستغلال، بعدما كانت تُعقد ''زيجات مدبرة'' تسمح لغير المنتمية من الحصول على صفة المنتمية لقاء مكافأة مالية. **ويمنع الحكم الجديد المرأة التي تتزوج من منتم من أن تصبح منتمية بشكل تلقائي. إذ بات يتعين عليها أن تتقدم بطلب للحصول على صفة المنتمية وفقا للإجراءات الموحدة**[٣٣].

٥٧ – وثمة قانون مثير للجدل يحظر على جماعات الرستافاريين و ''الهيبيين'' الدخول بحرية إلى جزر فرجن البريطانية ''قانون راستا''. **وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١ أقر المجلس التشريعي مشروع قانون لمناهضة التمييز يمنع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو بلد المنشأ؛ دون أن يبطل، على أي حال، قانون راستا**[٣٤]. **وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ أقر المجلس قانون (تعديل) تبني الأطفال لعام ٢٠٠١ الذي رفع الحظر عن تبني الأطفال من غير الرعايا البريطانيين.**

٥٨ – **وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أعلن رئيس الوزراء أنه قد يتعين قريبا على رعايا عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي مثل جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكوبا الحصول على تأشيرات لدخول جزر فرجن البريطانية. ويُطلب حاليا من رعايا الجمهورية الدومينيكية وغيانا وهايتي الحصول على تأشيرة بهدف ضبط تدفق المهاجرين**[٣٥].

واو – الجريمة

٥٩ – لقوات الشرطة الملكية لجزر فرجن ثلاثة مخافر في تورتولا ومخفر في كل من فرجن غوردا وأنيغادا وخوست فانديك. ويبلغ القوام الإجمالي لهذه القوات ١٨٦ عنصرا. **وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أبلغ مفوض الشرطة أن قوة الشرطة سجلت معدلا لكشف الجرائم بلغ ٦٠ في المائة لعام ٢٠٠١ (وقد بلغ ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٢). وفي الوقت نفسه وطوال السنوات العشر الماضية سجل معدل ارتكاب الجرائم الخطيرة نموا مطردا من حيث الحجم والتطور. ووفقا لما ذكره المفوض فقد ارتكبت ١ ٩٠٠ جريمة في عام ٢٠٠١. وتقوم قوة الشرطة منذ**

آذار/مارس ٢٠٠١ بمكافحة موجة جديدة من الجرائم[٣٦]. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠١ أعلن رئيس الوزراء عن زيادة في التمويل المخصص لتحديث قوة الشرطة. وسجل التمويل للعام الحالي زيادة قدرها ١,١ مليون دولار، وسيزداد بمقدار مليوني دولار لكل عام من الأعوام الخمسة المقبلة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ تدنى معدل الجرائم في فرجن غوردا بسبب تطبيق برنامج جديد للشرطة استعان بأفراد من تورتولا. وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في مطلع عام ٢٠٠١ بعد ارتفاع عدد أعمال السرقة في مناطق معينة من الجزيرة[٣٧].

٦٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تلقى المجلس التشريعي تقريرا عن السجون لفترة خمس سنوات (١٩٩٥-١٩٩٩). وأفاد التقرير أنه في عام ١٩٩٩ سُجن ٤٨ شخصا في الإقليم ١٢ منهم من رعايا الإقليم. وصُنف كل من هؤلاء السجناء وفقا لأحد المستويات الأمنية الأربعة. وعمل ٤٧ موظفا في السجن عام ١٩٩٩، ٣٤ منهم من أفراد الشرطة. ويتقاضى أفراد الشرطة ما يتراوح بين ٤١٢ ١١ دولارا و ١٤٨ ١٧ دولارا في السنة ويتمتعون بكامل الاستحقاقات الطبية والمتعلقة بطب الأسنان. ويعمل أفراد الشرطة وفق ثلاث مناوبات تغطي ٢٤ ساعة[٣٨].

٦١ - وأفاد فريق العمل للشؤون المالية في منطقة البحر الكاريبي في تقريره السنوي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (نُشر في عام ٢٠٠١) أن جزر فرجن البريطانية بدأت تصبح بشكل متزايد موقعا هاما على ممر الشحن العابر في منطقة البحر الكاريبي للاتجار بالكوكايين بين بلدان الجنوب المنتجة وبلدان الشمال المستهلكة. ويعتبر التقرير أن إنتاج المخدرات في الإقليم نفسه يقتصر على زراعة الماريجوانا على نطاق ضيق. أما فيما يتعلق بالمخدرات المتصلة بغسل الأموال، فيشير التقرير إلى أنه من الممكن، بالنظر إلى النشاط المالي الهائل في البلد، حصول عمليات لغسل الأموال[٣٩].

٦٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ قدم المجلس الاستشاري الوطني لمكافحة المخدرات تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي أشار فيه إلى زيادة استعمال المخدرات بين تلاميذ المدارس. وأضاف أن المادتين المراقبتين الأكثر استهلاكا في معظم الأحيان هما الكحول والماريجوانا. واقترح المجلس التنفيذي إرسال نسخ من التقرير إلى المدارس المحلية والعمل على تطبيق السن القانونية لاستهلاك الكحول. ويعتزم المجلس وضع شروط تحمل الأوساط التجارية على احترام السن القانونية لاستهلاك الكحول وعدم تعريض موظفيها ممن هم دون السن القانونية للتعامل مع الكحول ومنع بيع الكحول للقاصرين. وكلف المجلس التنفيذي المجلس الاستشاري تنظيم حملة وطنية طويلة الأجل للتوعية بالمخدرات[٤٠].

سادسا - البيئة

٦٣ - على غرار العديد من الأقاليم في منطقة البحر الكاريبي، تتعرض جزر فرجن البريطانية لهبوب الأعاصير الموسمية. وقد نفذت حكومة الإقليم العديد من البرامج للتخفيف من الأضرار خلال موسم الأعاصير إلى الحد الأدنى كما لديها مكتب الاستعداد لمواجهة الكوارث ومركز وطني لعمليات الطوارئ.

٦٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ جرى تركيب جهازين جديدين لقياس الهزات الأرضية في الإقليم، وُضع أحدهما في فرجن غوردا في حين وضع الجهاز الآخر بصورة دائمة في مكتب الاستعداد لمواجهة الكوارث. وينوي هذا المكتب أن يمتلكه في نهاية المطاف ثلاثة أجهزة منتشرة في جميع أنحاء الإقليم[٤١].

٦٥ - **وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أعلنت إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية وجامعة ويلز وجمعية المحافظة البحرية عن مشروع قيمته ٠٠٠ ١٤٥ جنيه استرليني ومدته ثلاث سنوات للتحقيق في استغلال مجموعات السلاحف البحرية المعرضة للانقراض في أقاليم ما وراء البحار بمنطقة البحر الكاريبي، والتي تشمل جزر فرجن البريطانية. ورغم الحظر على جميع أشكال الاتجار الدولي بمنتجات السلاحف البحرية المفروض بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض لعام ١٩٧٧، لا يزال الاتجار غير المشروع بعظم ظهر السلاحف البحرية مستمر في منطقة البحر الكاريبي التي يشكل فيها السواح الزبائن الرئيسيين لهذه السوق من حيث لا يدرون. ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من الخبرة المحلية والمساعدة على وضع برامج أبحاث طويلة الأجل في كل من الأقاليم المعنية. وسيقوم الفريق، من خلال إجراء مسح ميداني دقيق وتحليل للمخزون الجيني، بتقييم حالة مجموعات السلاحف البحرية في شواطئ وضع البيض ومساحات العلف البحرية للسلاحف. وسيُقيِّم أيضا المحاصيل القانونية وغير القانونية من السلاحف من خلال إجراء مسح اجتماعي - اقتصادي. ويسمح حاليا بالصيد في مصائد منظمة للسلاحف في جزر فرجن البريطانية**[٤٢].

سابعا - العلاقات مع المنظمات/الكيانات الدولية

ألف - منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - الإقليم عضو مشارك في منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتلقى الإقليم أيضا بعض الأموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق تنفيذه لإطار التعاون القطري الخاص به.

باء - المنظمات والكيانات الإقليمية

٦٧ - الإقليم عضو مشارك في الجماعة الكاريبية التي تهدف إلى الترويج لتحقيق تكامل سياسي واقتصادي أوثق بين الدول الكاريبية ومنظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية. وبالنظر إلى مستوى التنمية الاقتصادية المرتفع نسبيا في الإقليم، يتعرض هذا الأخير لضغط لحمله على أن يصبح عضوا كاملا وعلى فتح سوق عمله للعمال من بلدان منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية. وهو أيضا عضو مقترض من مصرف التنمية الكاريبي وأحد الأطراف الموقعة على اتفاقية لومي التي توفر بعض المساعدة الإنمائية.

٦٨ - **وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ استضافت جزر فرجن البريطانية مؤتمرا حمل عنوان "خفض الطلب، والتعليم والمعالجة والقضايا القانونية، ما هي الطرق الناجحة وما هي الطرق الفاشلة". وقد رعى هذا المؤتمر صندوق الحكم الصالح التابع لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ونظمه المنسقون الوطنيون المعنيون بالمخدرات من المملكة المتحدة، وهو يهدف إلى معالجة آفة المخدرات غير الشرعية التي أبتُليت بها أقاليم ما وراء البحار. وعُقد المؤتمر بدعم من المجلس الاستشاري الوطني لشؤون المخدرات بالإقليم والوكالة المجتمعية لشؤون المخدرات والإدمان. والهدف الرئيسي من المؤتمر هو إعداد توصيات لمعالجة هذه المشكلة. ووافقت أقاليم ما وراء البحار التي شاركت في المؤتمر على إقامة اتصالات مع الوكالات الإقليمية للاستفادة من قدر أكبر من الموارد في مجالات الإعلام والتعليم والمعالجة ورسم السياسات وخفض العرض والطلب**[٤٣].

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٩ - استنادا إلى المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، وقعت حكومة جزر فرجن البريطانية وحكومة

المملكة المتحدة ''مذكرة تعاون وشراكة''. وحددت حكومة الإقليم في تلك الوثيقة هدفها المتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أنها تشاطرها هذا الهدف وأنها ستبقى ملتزمة بسياسة مساعدة أقاليم ما وراء البحار التابعة لها في الحصول على الاستقلال التام متى وإذا ما أعرب الشعب بوضوح وبطريقة دستورية عن رغبته في ذلك.

٧٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ عينت الحكومة لجنة للنظر في التكاليف والالتزامات والمسؤوليات المترتبة على الاستقلال من قبيل إنشاء وزارة للخارجية وسفارات علاوة على المتطلبات الناشئة عن المعاهدة والاتفاقيات الدولية. وجرى القيام بذلك لتنفيذ واحد من ٣٠ مقترحا آخر بشأن الإصلاحات الدستورية، التي قدمت في تقرير أعضاء الهيئة الدستورية لعام ١٩٩٣. وليس من المفترض أن تقدم اللجنة أي توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي للإقليم أن يصبح مستقلا. فالاستقلال مسألة يقررها الناخبون في البلد إما من خلال استفتاء شعبي أو بانتخاب حزب ملتزم بتحقيق الاستقلال. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الحكومة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٤٤].

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧١ - في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/56/SR.3) رحبت فيه بالفرصة التي أتيحت لها لعرض موقف حكومتها، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة وأفادت عن ''إحراز مزيد من التقدم في اتجاه تحديث وتطوير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار''.

٧٢ - وأضافت ممثلة المملكة المتحدة أن **الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية المعنية بالأقاليم الواقعة فيما وراء البحار عُقد بلندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأفادت أن البارونة آموس التي عُينت وزيرة للشؤون الخارجية لأقاليم ما وراء البحار في حزيران/يونيه ٢٠٠١، قد استضافت هذا الاجتماع. واعتبرت أن اللجنة الاستشارية شكلت منتدى لإقامة حوار سياسي واضح المعالم ولتبادل وجهات النظر بين الممثلين المنتخبين لأقاليم ما وراء البحار وحكومة جلالتها. واعتبرت أن الاجتماع شكل فرصة لمواصلة الحوار بشأن كيفية إدارة الشؤون العامة وتطوير أقاليم ما وراء البحار في المستقبل، كما مكّن الوزراء وحكومات أقاليم ما وراء البحار من التشاور حول مسائل من قبيل عملية إعادة النظر في الدستور وقضايا حقوق الإنسان الناشئة عن الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.**

٧٣ - وأضافت ممثلة المملكة المتحدة أن الشراكة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار مستمرة في التطور. وكشفت أن الحكومة قدمت إلى البرلمان في ٢١ حزيران/يونيه مشروع قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار التي سيمنح حق الحصول على البريطانية مع الحق في الإقامة في المملكة المتحدة لمواطني ١٣ من الأقاليم البريطانية الـ ١٤ فيما وراء البحار وذلك تحقيقا لالتزام جرى التعهد به في الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. وسيقوم رسميا مشروع القانون هذا بتغيير التسمية من إقليم "تابع" إلى إقليم "فيما وراء البحار" ليعكس بدقة أكبر طبيعة هذه العلاقة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر اعتمدت المملكة المتحدة ومعظم أقاليمها فيما وراء البحار ميثاق البيئة الذي نص على عشرة مبادئ توجيهية تعبر عن الالتزامات البيئية الرئيسية التي اعتمدها المجتمع الدولي، تليها تدابير محددة تتخذها المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار تبين كيفية عملها ضمن شراكة لما فيه مصلحة البيئة. واعتبرت ممثلة المملكة المتحدة أن هذا

الأمر يشكل مثالا جيدا على التقدم الذي يمكن إحرازه في العمل معا في مجال يحظى بالاهتمام المشترك ويتسم بأهمية بالغة لازدهار ورفاه بل وبقاء العديد من أقاليم ما وراء البحار ومجتمعاتها المحلية في المستقبل.

٧٤ - وأشارت ممثلة المملكة المتحدة إلى أنه من الثابت أن المملكة المتحدة تعلق أهمية قصوى على رغبات السكان المعنيين التي يعبرون عنها وفقا للمبادئ الأخرى المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وسائر المعاهدات الدولية. ورأت أن العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم ما زالت قائمة على المبادئ الأساسية التالية: تقرير المصير؛ الالتزامات المتبادلة؛ حرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى حد ممكن؛ والتزام راسخ من المملكة المتحدة لمساعدة الأقاليم اقتصاديا وتقديم المساعدة لها في حالات الطوارئ. وأكدت ممثلة المملكة المتحدة أنها واثقة من أن اللجنة تسلِّم بتشابه النهج الأساسي الذي يتبعه كل من الحكومة البريطانية واللجنة.

٧٥ - بيد أنها اعتبرت أن هذا التشابه لا يتجلى دائما لسوء الحظ في جميع القرارات ذات الصلة ولا سيما قرارات اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار. وأعلنت أن المملكة المتحدة ترحب بالقرار "الجامع" السنوي الذي ينص على أنه "... في عملية إنهاء الاستعمار لا بديل من مبدأ تقرير المصير". وأضافت أن المملكة المتحدة، نتيجة لذلك، تأسف لأن لجنة الـ ٢٤ ما زالت مستمرة في تطبيق هذا المبدأ بصورة انتقائية. وأضافت أن هذا المبدأ منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٦ - وذكرت أن المملكة المتحدة ستواصل العمل على تحسين تعاونها مع لجنة الـ ٢٤. وأفادت أن ممثلا عن المملكة المتحدة قد حضر الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة التي عُقدت في هافانا عام ٢٠٠١.

٧٧ - وأعلنت أن المملكة المتحدة ترحب بالجهود التي تبذلها لجنة الـ ٢٤ والتي شُرع فيها في ظل القيادة الفذة للسفير بيتر دونيدجي (بابوا غينيا الجديدة)، بغية مواصلة حوار غير رسمي مع الدول القائمة بالإدارة تمهيدا لإمكانية شطب هذه الأقاليم من قائمة اللجنة في المستقبل. واعتبرت أنه من اللازم توخي الحرص في الأعمال التحضيرية قبل أن تتوقع المملكة المتحدة إحراز تقدم جوهري، وإن كانت ما زالت مستعدة للتعاون مع اللجنة في بذل هذه الجهود.

جيم - نظر الجمعية العامة في المسألة

٧٨ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٧٢/٥٦ باء الذي يتعلق الجزء الرابع منه بجزر فرجن البريطانية.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مواد منشورة ومن مواد قدمتها السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) The Island Sun، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٣) Europa World Yearbook، ٢٠٠١، الطبعة ٤٢.

(٤) The Island Sun، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٥) المرجع نفسه، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٦) Europa World Yearbook، ٢٠٠١، الطبعة ٤٢؛ بيان صحافي "البارونة آموس والتجنس"؛ St. Helena Herald، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٧) The Island Sun، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٨) المرجع نفسه، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٩) المرجع نفسه، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٠) The Island Sun، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(١١) المرجع نفسه، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٢) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٣) المرجع نفسه، (جزر فرجن البريطانية)، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(١٤) المرجع نفسه، (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٥) The Island Sun، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(١٦) المرجع نفسه، ١ حزيران/يونيه و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(١٧) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ المرجع نفسه، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(١٨) www.oecd.org، "Tax Haven Update"؛ The Island Sun، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٩) The Island Sun، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٢) The Island Sun، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٢٣) المرجع نفسه، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٤) المرجع نفسه، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٢٥) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٦) The Island Sun، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٢٧) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ The Island Sun، ١٩ كانون الثاني/يناير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٨) The Island Sun، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢؛ The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٩) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٣٠) The Island Sun، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣١) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ The Island Sun، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٣٢) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ The Island Sun، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(٣٣) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٤) المرجع نفسه، (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٥) The Island Sun، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٣٦) المرجع نفسه، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٣٧) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) (www.oecd.org/fatf/ctry-orgpages/cctry-bvi_en.htm).

(٤٠) The Island Sun، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٤١) المرجع نفسه، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٤٢) The Island Sun، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٤٣) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ The Island Sun، ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٤٤) The Beacon (جزر فرجن البريطانية)، ١٤حزيران/يونيه ٢٠٠١.